

تمهيد:

تعتبر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستعملها كل من الحكومة متمثلة في وزارة المالية والبنك المركزي على التوالي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام.

1. تأثير السياسة المالية على التوازن العام $IS - LM$:

تعرف السياسة المالية على أنها تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنشاء آثار مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وبعبارة مختصرة استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

أما عن أدوات السياسة المالية فهي تتركز في أداتين أساسيتين هما: الضرائب والنفقات.

أ. مرونة منحنى LM :

حين يكون منحنى LM خطاً أفقياً فإنه يكتسب مرونة تامة وحين يكون خطاً عمودياً فإنه يصبح عديم المرونة، ما عدى ذلك فإن المنحنى يظهر استجابة ما للتغير في سعر الفائدة، ينقسم منحنى LM إلى ثلاث أقسام أو مجالات هي كالتالي:

- **المجال الكلاسيكي:** عندما يكون منحنى LM خطاً عمودياً موازياً لمحور الفائدة (محور الترتيب)، فإن مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة تقترب من الصفر (انعدام المرونة)، ولأن أسعار الفائدة مرتفعة عند هذا المستوى فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود من أجل المبادلات والاحتياط ولا يطلبون النقود من أجل المضاربة.

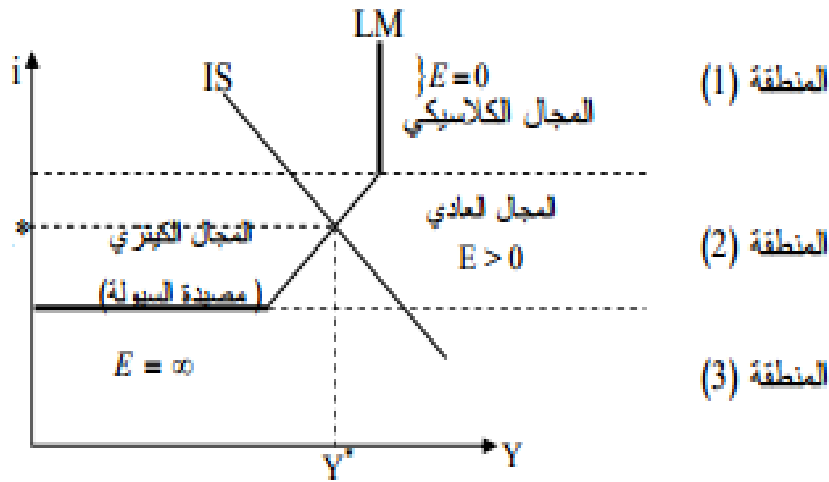
- **المجال الأوسط:** يقع هذا المجال بين الخط الأفقي الموازي لمحور الفواصل والخط العمودي الموازي لمحور الترتيب، في هذا المجال يكون المنحنى متوسط المرونة ويطلب الأفراد النقود عند هذا المستوى من أجل المضاربة والمبادلات والاحتياط.

- **المجال الكينزي:** حين يكون منحنى LM خطاً أفقياً موازياً لمحور الدخل (الفواصل)، في هذا المجال فإن المنحنى يصبح تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، ويعرف هذا المجال بمصيدة السيولة، حيث يكون هناك

عرض نقدي معتبر وأسعار فائدة منخفضة، وبالتالي فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بالأموال بدلا من الاحتفاظ بالسندات.

والشكل البياني يمثل الحالات الثلاث السابقة:

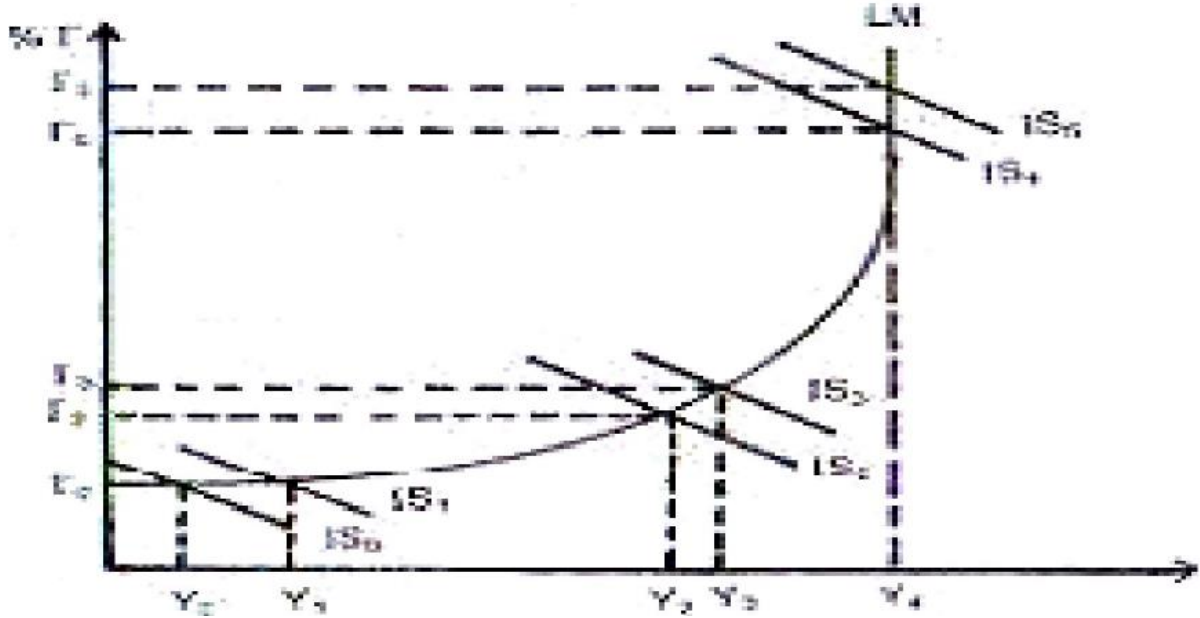
الشكل رقم 1: منحنى LM



- في المنطقة الكلاسيكية السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقاً، حيث أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_4 إلى IS_5 ولا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى ثابتاً عند y_4 .
- إذا تقاطع منحنى IS مع منحنى LM في المنطقة الوسطى فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة الدخل، فإذا ارتفع الإنفاق الحكومي يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS من IS_2 إلى IS_3 ويترتب على ذلك زيادة في الدخل الوطني من y_2 إلى y_3 وتنتقل الفائدة من i_2 إلى i_3 وبالتالي ينخفض الاستثمار قليلاً.
- في المنطقة الكينزية تكون السياسة المالية أكثر فعالية، لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه يرتفع الدخل الوطني من y_1 إلى y_2 أما سعر الفائدة فيبقى ثابتاً.

والشكل التالي يلخص كل ما سبق.

الشكل رقم 2: فعالية السياسة المالية



2. تأثير السياسة النقدية على التوازن العام $IS - LM$:

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك السياسة التي يقوم بها البنك المركزي بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية المختلفة بالتأثير على حجم النقود في الاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار في السوق النقدي، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي العام.

أما عن أدوات السياسة النقدية فهي تتركز في ثلاث أدوات رئيسية هي: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة.

أ. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي:

تحدث الفجوة التضخمية عند زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ($AD > AS$) بفعل زيادة الكتلة النقدية في السوق، وللقضاء على هذا الطلب المرتفع ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية تشفوية.

في حين تحدث الفجوة الانكماشية عند نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ($AD < AS$)، ويمكن القضاء على هذه الفجوة بتحفيز الطلب الكلي، أي بإتباع سياسة نقدية توسعية. ويتم كلا الأمرين باستخدام أدوات السياسة النقدية كما يلي:

- **عمليات السوق المفتوحة:** في هاته الحالة يدخل البنك المركزي في السوق المالي إما مشتريا أو بائعا للسندات الحكومية، ففي حالة ما كان الاقتصاد في حالة انكماش فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية توسعية، أي أنه يتدخل كمشتري للسندات الحكومية، وبالتالي يوفر سيولة أكثر في الاقتصاد مما يحفز الأفراد على الإنفاق الاستهلاكي ويحفز المؤسسات على الإنفاق الاستثماري، وبالتالي يزيد الطلب إلى أن يصل مستوى العرض الكلي ومنه تتقلص الفجوة الانكماشية، أما في الحالة العكسية وهي الحالة التضخمية فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية تشفوية أي أنه يتدخل كمشتري للسندات الحكومية وبالتالي يقلل من توفر النقود لدى الأفراد والمؤسسات ومنه كبح جماح الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي المتاح في السوق ومنه التخفيف من حدة الفجوة التضخمية.

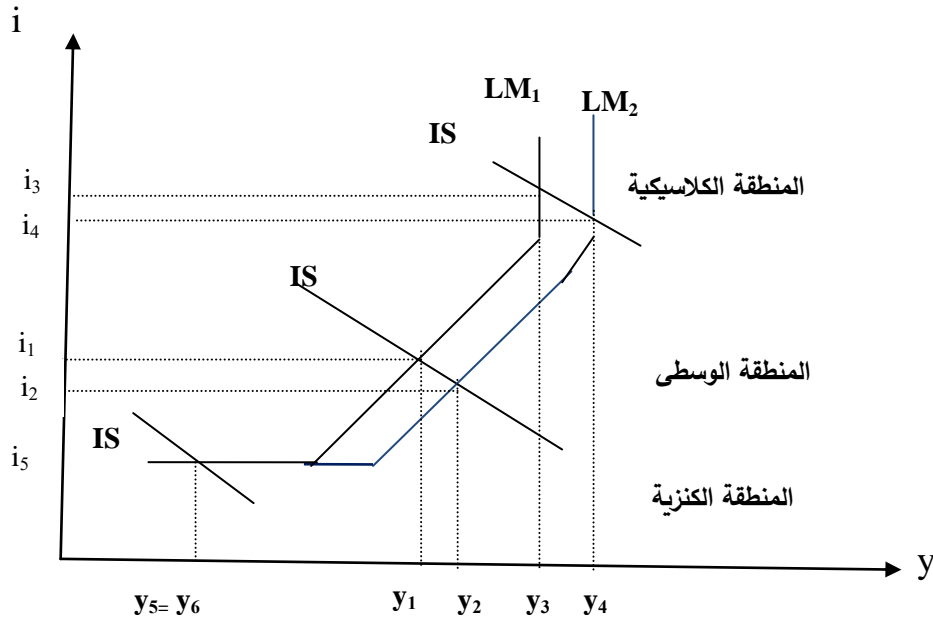
- **سعر إعادة الخصم:** في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك، وبالتالي انخفاض حجم الكتلة النقدية التي تدور في الاقتصاد ومنه انخفاض الطلب الكلي الإجمالي وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة الانكماش بخفض سعر إعادة الخصم مما يعني ارتفاع حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية والتي بدورها تقوم بتخفيض سعر الفائدة على القروض والودائع وذلك من أجل جعل الأفراد يمتلكون مال أكثر في أيديهم من أجل زيادة عملية الإنفاق أو الاستثمار الفردي، ويحفز سعر الفائدة المنخفض المؤسسات على الإنفاق الاستثماري وبالتالي يزيد الطلب الكلي ومنه تتقلص الفجوة الانكماشية.

- **الاحتياطي القانوني:** في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يعني نقص الأموال المتوفرة في يد البنوك التجارية، وبالتالي قلة توليد الائتمان ونتيجة لذلك ينخفض حجم النقود في الاقتصاد مما يقلص الطلب الكلي ومنه التقليل من الفجوة التضخمية، وفي الحالة العكسية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لديه مما يزيد من توفر السيولة لدى البنك التجاري ومنه توفير

الأموال لدى الأفراد والمؤسسات من خلال إمكانية الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي ومنه التقليل من الفجوة الانكماشية.

ويمكن تلخيص أثر السياسة النقدية على التوازن العام في المناطق الثلاث من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3: فعالية السياسة النقدية



- إذا تقاطع منحنى IS مع منحنى LM في المنطقة الوسطى فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة الدخل، فإذا زاد عرض النقود انتقل منحنى LM إلى LM₂ ويترتب على ذلك زيادة في الدخل الوطني من y₁ إلى y₂ وتنتقل الفائدة من i₁ إلى i₂.
- في منطقة الكلاسيكية تكون السياسة النقدية أكثر فعالية (فعاليتها هنا أكبر من فعاليتها في المنطقة الوسطى)، لأن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى LM₂ وتخفيض سعر الفائدة من i₃ إلى i₄ مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه يرتفع الدخل الوطني من y₃ إلى y₄.

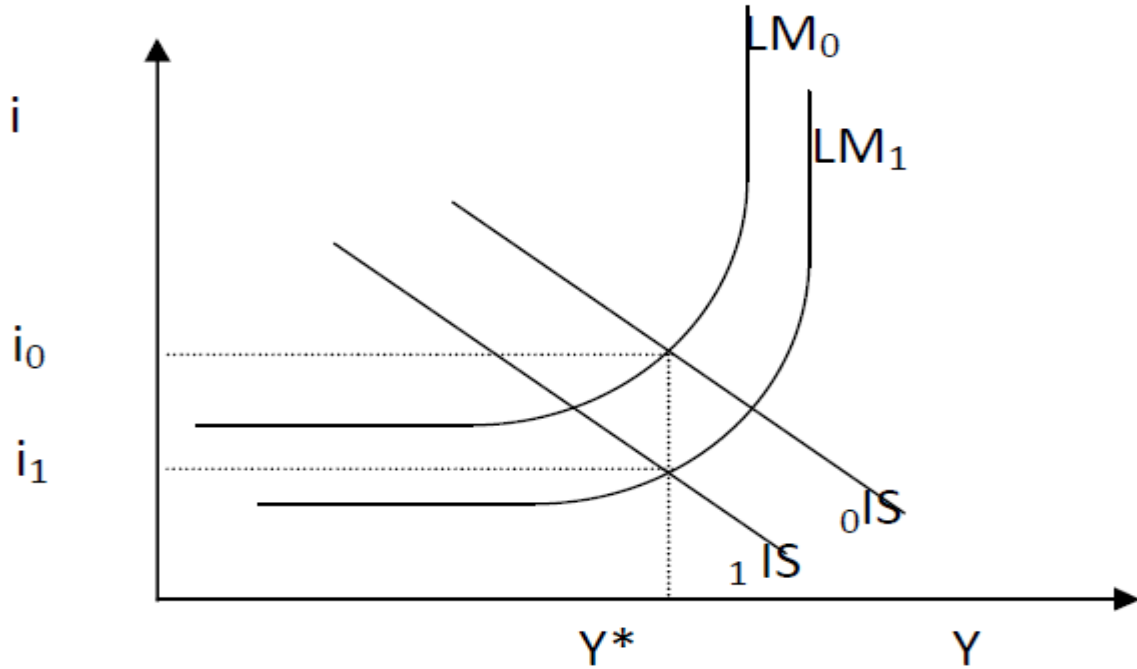
- في المنطقة الكنزوية السياسة النقدية غير فعالة تماماً في تغيير مستوى الدخل (منحنى LM يكون بشكل خط أفقي يوازي محور الفواصل ويكون تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، حيث أن الزيادة في

عرض النقود ستبقى في شكل أرصدة عاطلة لأن سعر الفائدة يبقى ثابت في أدنى قيمة له وأسعار السندات في أعلى قيمة لها، أين يكون الطلب على السيولة لا نهائي (التخلي على السندات والاحتفاظ بالسيولة)، ويسود الأفراد شعور بأن سعر الفائدة لن ينخفض أكثر من هذا الحد بمعنى أن أسعار السندات لن ترتفع أكثر من هذا الحد، أي لا توجد فرصة للربح أحسن من هذه الفرصة، لذلك يقومون بتحويل كل ما لديهم من سندات إلى سيولة ويقع الأفراد في ما يسمى مصيدة السيولة، وهذا لا يؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى ثابتا عند $y_6 = y_5$

3. دمج السياسة المالية والنقدية في آن واحد:

- يمكن استخدام السياسة المالية والنقدية معا من أجل إجراء تغييرات في أسعار الفائدة وتركيبه الإنتاج دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثمة انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في ذات الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة انتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 4: دمج السياستين معا مع تغيير سعر الفائدة
دمج السياستين مع تغير سعر الفائدة



يؤدي التغير في دمج السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.

- أما في الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين والزيادة في عرض النقود وبالتالي انتقال منحنى LM إلى اليمين، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: دمج السياستين معا مع ثبات سعر الفائدة

دمج السياستين مع ثبات سعر الفائدة

